### افتتح الدورة الـ29 لمجلس وزراء العدل العرب

# باسندوة مخاطباً الوزراء: يمكنكم أن تسهموا في تحقيق العدل في بلداننا جميعاً

## التكوينات التي تتخذ العنف مسلكا لها تلحق الضرر الفادح بنفسها وبأوطانها

صنعاء - سبأ/ ..

افتتح رئيس مجلس الوزراء الأخ محمد سالم باسندوة ، أمس بصنعاء أعمال الدورة الـ29 لمجلس وزراء العدل العرب.

وفي الافتتاح ألقى الأخ رئيس الوزراء كلمة رحب في مستهلها باسم الحكومة والشعب اليمني، بأصحاب المعالي والسعادة وزراء العدل العرب، ضيوفاً أشقاء وأعزاء على قلوبنا، بين إخوانهم وأهلهم في اليمن مهد العروبة الذي نعتز به جميعاً متمنيا من الله العلي القدير أن يكلل أعمال هذه الدورة بالتوفيق والنجاح، لما فيه خير ومصلحة أمتنا العربية ، وتقدمها وازدهارها وعزتها.

وأعرب الأخ باسندوة عن تقديره العالي لالتزام مجلس وزراء العدل العرب بعقد أشغال دورته الـ29 هنا في صنعاء، التي تعد من أقدم المدن العربية العالم.. مؤكداً أن عقد هذا الاجتماع في اليمن و في هذا التوقيت، له دلالته العميقة على التزام وزراء العدل العرب تجاه وطنهم اليمن، وحرصهم على إيصال رسالة الأمة إلى أصلها الأول، بأنهم يقفون إلى جانبه، وحريصون على أن يتجاوز المنعطف الصعب الذي يمر به حاليا.

وقال " لازلنا نعاني في اليمن جراء التركة الثقيلة التي ورثناها ، ولكن إذا ما قورنت أوضاعنا بدول الربيع العربي فإن اليمن يظل أفضل حالا، وهذا الاجتماع يبعث رسالة ايجابية ان الأوضاع في اليمن مغايرة لما يتم تداوله من قبل الإعلام الخارجي".

وأعرب عن تطلعه في تحسن الأوضاع في اليمن وان يكون حاله مثل البلدان العربية التي حققت تقدماً وتطوراً ملموساً في شتى المجالات.. وقال : إن استقرار اليمن هو في صالح المنطقة والأمة العربية و أن اليمن القوي والمزدهر هو حتما سيكون رافدا للخير لأشقائه وأصدقائه ..ولفت في هذا السياق إلى الموقع الجغرافي والاستراتيجي الهام لليمن حول على مستوى المنطقة والعالم والذي أكد أن يمثل أيضاً الخاصرة بالنسبة للأشقاء في دول مجلس التعاون الخليجي.

وأكد رئيس الوزراء أن العدل أساس الحكم، وبدونه لن تصلح أحوال الأمة العربية، فبالعدل تستقيم الأمور وبفقدانه فإن الظلم والفساد وعدم الاستقرار تظل هي السائدة .

وخاطب وزراء العدل العرب قائلا:" يمكنكم أن تسهموا في تحقيق العدل في بلداننا جميعا، وان تجنبوا الشعوب الكثير من المشاكل، فمن المعيب علينا جميعا أن تظل منطقتنا موصومة بالمشاكل والعنف وعدم الاستقرار، فيما شعوب العالم تنعم بالعدل والمساواة والاستقرار والازدهار"موضحاً ان الجميع وكل من موقعه، مطالب بتغيير النظرة السلبية للعالم تجاه منطقتنا العربية وشعوبها التواقة للأمن والسلام والاستقرار والازدهار والرافضة للعنف..مؤكداً أن العنف ليس في مصلحة الأوطان والشعوب ..مشيراً إلى أن التكوينات التي تتخذ العنف مسلكا لها تلحق الضرر الفادح بنفسها وبأوطانها .

وقال باسندوة " إن العلاقة ما بين الحكام والمحكومين وفي المقدمة الوزراء والمسؤولون ينبغي أن تتسم بالشفافية والصدق وقول الحق للحكام في وجوههم إذا ما حادوا عن الطريق القويم ، وليس على الكذب والنفاق وإخفاء الحقائق والخداع".

وحث الأخ باسندوة في ختام كلمته المشاركين على نقل الصورة الحقيقية عن وطنهم الثاني اليمن كما هي ورأوها عن قرب ، وأن يساهموا من خلال مواقعهم في مساندة كافة الجهود التي تسعى إلى تكريس الأمن والاستقرار والتنمية الشاملة في وطنهم الثاني اليمن .

عقب ذلك ألقى رئيس الدورة الثامنة والعشرين للمجلس وزراء العدل العرب – وزير العدل بالجمهورية الإسلامية الموريتانية سيدي ولد الزين ، كلمة اعرب فيها عن شكره وتقديره لليمن على استضافة الدورة .

وأشار إلى أن هذه الدورة تنعقد في ظرف تاريخي معقد يمر به الوطن العربي وتحديات جسيمة تحتم على الجميع التكاتف من اجل مواجهتها من خلال تعزيز التعاون وتبادل الخبرات القضائية.

واستعرض الوزير الموريتاني ما تواجهه بلاده من مشاكل جراء الإرهاب والخطوات التي قطعتها في هذا المجال ، وكذا الحراك الديمقراطي التي شهدته بلاده خلال الفترة المنصرمة من اجل الانتقال بالبلاد إلى مصافي الدولة المتقدمة .

وأكد أهمية أن تخرج هذه الدورة بما يخدم الإصلاح القضائي في خدمة القضاء وما يفتح المجال لتأمين الاستثمار والدفع به نحو آفاق أوسع .

من جانبه أشار رئيس الدورة التاسعة والعشرين لمجلس وزراء العدل العرب – وزير العدل القاضي مرشد على العرشاني إلى أهمية إنشاء مجلس وزراء العدل العرب الهادف إلى تقوية وتعميق التعاون العربي في المجالات القانونية والقضائية، وتأهيل الأطر القانونية والقضائية بما يحقق قدرتها على مواكبة التطور، والعمل على تأكيد الضمانات لاستقلال القضاء وصون حرمته، إضافة إلى دعم ومتابعة الجهد المشترك لتوحيد التشريعات العربية وفق أحكام الشريعة الإسلامية السمحة ، مع الأخذ بالاعتبار ظروف المجتمع في كل قطر عربي، و تطوير الأنظمة القضائية وتوحيدها، وتحسين أسلوب العمل بالمحاكم.

وقال" إن هذه الأهداف في مجملها أهداف نبيلة وتمثل في مقاصدها وغاياتها أهمية كبيرة، وقد أنجز مجلسنا الموقر خلال مسيرته منذ إنشائه في سبتمبر عام 1982 م الكثير من الأعمال والمهام المرتبطة بأهدافه سواء تلك المتعلقة بتعميق التعاون العربي في المجال القانوني والعدلي أو فيما يخص توحيد التشريعات العربية أو تطوير الأنظمة القضائية في البلاد العربية".

وأضاف: إن كل ما تحقق حتى الآن لا يلبي طموحات هذا المجلس ومكتبه التنفيذي إذ أن هناك العديد من المهام والأعمال التي يتطلب القيام بها والتي ترتبط ارتباطا وثيقا بأهداف المجلس ولا تخرج عنها بأي حال .

وأردف " إن تحقيق غايات وأهداف المجلس لا تتطلب فقط جهوداً مضاعفة ،ولكن أيضاً يتطلب الأمر إحداث آليات ووسائل جديدة تكون فاعلة ومنتجة أكثر مما كان عليه الحال خلال الفترة الماضية، وهذا بطبيعة الحال يستلزم وجود دعم ورعاية من المجلس للأجهزة التابعة وأخص بذلك الأمانة الفنية والمركز العربي للبحوث القضائية.

وأشار إلى أهمية أن يتم تقييم نشاط وأعمال المجلس والأجهزة التابعة منذ إنشائه وحتى اليوم من خلال دراسة واقعية تظهر نقاط القوة والضعف لهذا المجلس خلال مسيرته الماضية كلها، مع إبراز ما تم تحقيقه وما لم يتحقق وما كان يفترض أن يتحقق خلال الفترة الماضية وبحيث تقدم هذه الدراسة للمجلس في دورته القادمة وتكون مشفوعة بالتوصيات والمقترحات حتى يستطيع المجلس مناقشتها وإقرار مضامينها ويستخلص منها خارطة طريق لعمله القادم

وأكد العرشاني ضرورة تفعيل العمل العربي العدلي المشترك وتطوير أنظمة العدالة والأجهزة المعاونة لها وزيادة التواصل والتنسيق الثنائي في القضايا التي تهمنا جميعاً بما يدعم التعاون والتضامن العربي ويقوي مواقفنا ويخلق المزيد من التعاون والتفاهم فيما بيننا، بما في ذلك تبادل الخبرات والتجارب العربية بما يؤدي إلى سد الثغرات وتكملة النواقص التي قد تعتري أنظمتنا القضائية وتشريعاتنا ،وبما يحدث الانفتاح على التجارب الحديثة والمتطورة، في ظل عالم تتجاذبه التكتلات والمصالح ويعيش المتناقضات.لافتا إلى أن أعمال هذه الدورة وما تحمله من موضوعات هامة تفرض على الجميع أيلاها بالمزيد من الاهتمام في البحث والنقاش للخروج بقرارات ترتقي بأهميتها إلى مستوى الموضوعات المعروضة في برنامج عمل الدورة

واستعرض رئيس الدورة التاسعة والعشرين لمجلس وزراء العدل العرب – وزير العدل اليمني الخطوات التي أتخذها اليمن خلال السنوات الأخيرة الماضية في سبيل تعزيز استقلال القضاء والتي كان أبرزها فصل رئاسة مجلس القضاء الأعلى عن رئاسة الجمهورية وتعديل قانون السلطة القضائية و فصل رئاسة المحكمة العليا عن رئاسة مجلس القضاء الأعلى .

بدوره أكد رئيس الأمانة الفنية لمجلس وزراء العدل العرب السفير وجيه حنفي أهمية الدورة الـ29 لمجلس وزراء العدل العرب .مشيرا إلى الأهداف التي من أجلها أنشئ مجلس وزراء العدل العرب في تقوية وتعميق التعاون العربي في المجالات التشريعية والقانونية والقضائية، والخطط التي وضعها المؤتمر الثاني لوزراء العدل الذي عقد في اليمن عام 1981 م لتوحيد التشريعات العربية وفق أحاكم الشريعة الإسلامية .

واستعرض حنفي الانجازات التي حققها مجلس وزراء العدل العرب في كافة المجالات القانونية.. مؤكدا ضرورة مواصلة التشاور والتعاون لتقوية العلاقات العربية وتعزيزها في شتى المجالات، لافتا إلى أن التعاون في المجال القانوني والقضائي هو الطريق الصحيح وحجر الأساس لتحقيق بناء مجتمعات سليمة يسودها العدل وتراعى فيها المبادئ والقيم الإنسانية واحترام حقوق الإنسان ، وما يحصنها من الأشكال المتعددة للإجرام المنظم والعابر للحدود من إرهاب ، وفساد ، ومخدرات وغيرها .

وأشاد بالتعاون القائم بين مجلس وزراء العدل العرب والمجالس الوزارية العربية وخاصة مجلس وزراء الداخلية العرب ،وما أثمر عنه من اتفاقيات وقوانين استرشادية وكذلك بالتعاون القائم مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وهيئة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن .

حضر الافتتاح رئيس مجلس القضاء الأعلى القاضي الدكتور على ناصر سالم ، ورئيس المحكمة العليا القاضي عصام عبدالوهاب السماوي ، وعدد من الوزراء وسفراء الدول العربية المعتمدين لدى اليمن .

## العرشاني يؤكد ضرورة تفعيل العمل العربي العدلي المشترك وتطوير أنظمة العدالة

## الزين : وطننا العربي يواجه تحديات جسيمة تحتم على الجميع التكاتف لمجابهتها

## حنفي :التعاون القانوني والقضائي حجر الأساس لبناء مجتمعات سليمة يسودها العدل

# مجلس وزراء العدل العرب يعتمد مجموعة قرارات هامة في ختام دورته الـ29 المنعقدة بصنعاء

صنعاء / سبأ/ ..

أقر مجلس وزراء العدل العرب في ختام أعمال دورته الـ29 المنعقدة أمس ، في صنعاء برئاسة الجمهورية اليمنية مجموعة من القرارات الهامة وفي مقدمتها قرار بشأن وضع قانون استرشادي لمنع ازدراء الأديان وآخر متعلق بإعداد مشروع بروتوكول عربي للحد من انتشار الأسلحة في المنطقة العربية إلى جانب قرار بإعداد مشروع البروتوكول الملحق بالاتفاقية العربية لمكافحة الفساد والخاص بإنشاء محكمة عربية لإرجاع متحصلات الفساد.

وتضمنت القرارات التي اعتمدها وزراء العدل العرب في هذه الدورة قرارات بشأن الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب وآلية تنفيذها والاتفاقية العربية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وبشأن تعزيز التعاون العربي والدولي في مجال مكافحة الإرهاب..فضلا عن قرارين بشأن مشروع بروتوكول عربي حول مكافحة القرصنة البحرية وإعداد مشروع اتفاقية عربية لمكافحة أفعال التدخل غير المشروع الموجهة ضد أمن وسلامة الطيران المدني.

كما تضمنت قراراً خاصاً بإعداد مشاريع قوانين عربية استرشادية في مجالات الاستثمار وحماية المستهلك والشركات وحماية مصادر المياه من التلوث البيئي وتنظيم مهنة الصحافة وقراراً بشأن مراجعة القانون العربي الموحد النموذجي للمخدرات والمؤثرات العقلية إلى جانب قرار بشأن إعداد مشروع التقرير العربي السنوي الأول حول جهود مكافحة الاتجار بالبشر في المنطقة العربية وآخر بشأن إعداد اتفاقية عربية لمكافحة الاتجار بالبشر، بالإضافة إلى قرار بشأن إعداد مشروع الاتفاقية العربية لتنظيم زراعة الأعضاء البشرية ومنع الاتجار فيها وقرار بشأن إعداد مشروع الاتفاقية العربية لمنع الاستنساخ البشري .

وتضمن القرار الذي أصدره وزراء العدل العرب بشأن تقرير الأمانة الفنية لمجلس وزراء العدل العرب عن الخطوات المتخذة لتنفيذ قرارات المجلس في دورته الثامنة والعشرين، الاحاطة بدخول الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد حيز النفاذ اعتبارا من 29/6/2013 وقضى بتكليف قطاع الشؤون القانونية باتخاذ الإجراءات اللازمة لتفعيل أحكامها، خاصة عقد مؤتمر للدول الأطراف في الاتفاقية في موعد أقصاه سنة واحدة بعد بدء نفاذها.

وحث وزراء العدل العرب في هذا القرار الدول العربية التي لم تصادق بعد على الاتفاقيات العربية التي تم التوقيع عليها في الاجتماع المشترك لمجلسي وزراء العدل والداخلية العرب بتاريخ 2010/12/21 إلى سرعة المصادقة عليها وهي:

– الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد.
– الاتفاقية العربية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
– الاتفاقية العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات.
– الاتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية.
– الاتفاقية العربية لنقل نزلاء المؤسسات العقابية والإصلاحية.

في حين تضمن القرار الخاص بالاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب وآلية تنفيذها والاتفاقية العربية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مطالبة مجلس وزراء العدل العرب للدول العربية التي لم تصدق على الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب إلى إتمام إجراءات التصديق عليها وكذا حث الدول المصدقة على الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، والتي لم تصدق على تعديل الفقرة (3) من المادة الأولى من الاتفاقية إلى التصديق على التعديل وإيداع وثائق التصديق لدى الأمانة العامة.

ودعوا في ذات الوقت الدول العربية إلى سرعة المصادقة على الاتفاقية العربية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومواصلة تزويد الأمانة الفنية للمجلس بما قامت به من إجراءات لملائمة تشريعاتها مع أحكام الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب.

وقضى القرار بتشكيل لجنة مشتركة من خبراء مجلسي وزراء العدل والداخلية العرب لإعادة النظر في الإجراءات والنماذج التنفيذية للاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، والاستبيان الخاص بمتابعة تنفيذ الاتفاقية، في ضوء مرئيات ومقترحات الدول العربية المصدقة على الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب..مشددا في هذا الخصوص على أهمية التعاون العربي الثنائي والجماعي لتفعيل أحكام الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب.

بينما تضمن القرار الخاص بتعزيز التعاون العربي والدولي في مجال مكافحة الإرهاب التأكيد مجددا على إدانة الإرهاب بجميع إشكاله ومظاهره وأيا كان مصدره ،والعمل على مكافحته واقتلاع جذوره وتجفيف منابعه الفكرية والمالية ،واعتباره عملا إجراميا مهما كانت دوافعه ومبرراته، فضلا عن رفض كل اشكال الابتزاز من قبل الجماعات الإرهابية بالتهديد أو قتل الرهائن أو طلب فدية لتمويل جرائمها الإرهابية.

وقضى القرار بتشكيل لجنة مشتركة من خبراء مجلس وزراء العدل العرب ومجلس وزراء الداخلية العرب لبحث مسألة تجريم دفع الفدية ورفع نتائج أعمالها إلى مجلس وزراء العدل العرب في دورته القادمة.

وأعلن وزراء العدل العرب في هذا القرار رفض الخلط بين الإرهاب - الذي لا هوية له ولا دين- وبين الدين الإسلامي الحنيف الذي يدعو إلى إعلاء قيم التسامح ونبذ الإرهاب والتطرف.

ودعوا الدول العربية التي لم تصادق على الاتفاقيات العربية في مجال التعاون القضائي والأمني إلى القيام بذلك، والعمل على تفعيل هذه الاتفاقيات..مشيرين إلى أهمية مواصلة الجهود لإنشاء شبكة للتعاون القضائي العربي في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، بجانب دعوة الدول العربية التي لم تحدد بعد نقاط اتصال ،كخطوة أولى لإنشاء الشبكة، إلى القيام بذلك.

وقضى القرار بمواصلة التنسيق مع الجهات المعنية في جمهورية العراق لعقد مؤتمر عربي على مستوى الخبراء حول الإرهاب الدولي وسبل مكافحته..في بغداد في موعد يحدد لاحقا، مع دعوة الجهات المعنية في الدول العربية إلى المشاركة المكثفة في هذا المؤتمر..فضلا عن دعوة الدول العربية إلى تبادل الخبرات والمعلومات والدعم الفني اللازم في كافة المجالات المرتبطة بمكافحة الإرهاب، وخاصة في مجالات مراقبة حركة البضائع والأشخاص وتأمينها من الهجمات الإرهابية، ومكافحة حيازة الإرهابيين لأسلحة الدمار الشامل أو مكوناتها، ومكافحة استخدام الانترنت لأغراض إرهابية..بجانب دعوة الجهات المعنية في الدول العربية إلى الاستفادة من مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب المنشأ في مقر الأمم المتحدة في نيويورك بمبادرة من خادم الحرمين الشريفين ومركز الملك عبدالله بن عبد العزيز العالمي للحوار بين اتباع الديانات والثقافات في فيينا والمركز الدولي للتميز لمكافحة التطرف في أبو ظبي.

في حين قضى القرار الخاص بوضع قانون استرشادي لمنع ازدراء الأديان، باعتماد مشروع "القانون العربي الاسترشادي لمنع ازدراء الأديان" بالصيغة المعدلة التي أعدتها اللجنة المعنية بمراجعة المشروع في اجتماعها الثاني الذي عقد بمقر الأمانة العامة للجامعة بتاريخ 1-2/10/2013 وتعميمه على وزارات العدل في الدول العربية للاستفادة منه ..مع توجيه الشكر إلى وزارة العدل في دولة قطر على إعداد المشروع المبدئي للقانون واستضافتها الكريمة للاجتماع الأول للجنة.

واشتملت القرارات على قرارين بشأن إعداد مشروع قانون عربي استرشادي حول مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وبشأن إعداد قانون عربي استرشادي لحماية الملكية الفكرية وكذا قرار بشأن إعداد مشروع قانون عربي استرشادي لحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة .

كما اشتملت على قرار يتعلق بلجنة توحيد المصطلحات القانونية والقضائية إلى جانب قرار خاص باللجنة الفنّية المختصّة بدراسة موضوع إنشاء دوائر بحرية قضائية متخصّصة والنظر في إمكانية توحيد القوانين البحرية على ضوء الاتفاقيات العربية والدولية ذات الصلة بالإضافة إلى قرار بشأن اجتماع اللجنة الخماسية لإعداد قانون عربي استرشادي للتفتيش القضائي وآخر يتعلق باجتماع اللجنة الفنّية المختصّة بدراسة مدى الحاجة إلى تحديث بعض القوانين الاسترشادية العربية فضلا عن قرارات خاصة بالمؤتمر السابع عشر لرؤساء هيئات التفتيش القضائي في الدول العربية وبشأن المؤتمر الرابع لرؤساء المحاكم العليا (التمييز، النقض، التعقيب) في الدول العربية وكذا المؤتمر الحادي والعشرين لعمداء ومديري المعاهد ورؤساء المراكز القضائية في الدول العربية واللقاء السنوي الثاني للمتخصّصين في أمن وسلامة الفضاء السيبراني (الإنترنت) والمؤتمر الثاني عشر لمسؤولي إدارات التشريع في الدول العربية مع قرار بشأن مشروع برنامج عمل المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية لعام 2015 وآخر بشأن احتياجات المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية.

وتضمنت القرارات مجموعة من القرارات المتصلة بعمل مجلس وزراء العدل العرب ومكتبه التنفيذي و برنامج عمل الأمانة الفنية للمجلس بين دورتيه التاسعة والعشرين والثلاثين بما في ذلك الجوانب المتصلة بالتعاون مع الهيئات والمنظمات العربية والدولية ذات الاختصاص المماثل والمشاركة في المؤتمرات القانونية الدولية والندوات الفقهية والقانونية فضلا عن اعتماد مشروع تعديل النظام الأساسي للمجلة العربية للفقه .

واتفق وزراء العدل العرب على أن تعقد الدورة الثلاثون لمجلس وزراء العدل العرب في موعد يحدد بالتنسيق بين رئيس المجلس والأمانة الفنية، يسبقها اجتماع المكتب التنفيذي ، وذلك في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ما لم ترد دعوة استضافة من إحدى الدول العربية.

## السعودية بالإجماع رئيساً فخرياً لمجلس وزراء العدل العرب

صنعاء/سبأ/..

وافق مجلس وزراء العدل العرب في دورته الـ29 المنعقد حاليا بالعاصمة صنعاء ،بالإجماع على اختيار المملكة العربية السعودية رئيسا فخريا لمجلس وزراء العدل العرب .

ويأتي هذا الاختيار تثميناً من الدول الأعضاء لدور المملكة البارز في كافة المجالات ولاسيما في المجال العدلي والقضائي والقانوني..فيما اعتمد المجلس في دورته الحالية ما يقارب خمسة وعشرين قانونا عربيا استرشاديا في مختلف المجالات القانونية كخطوة نحو توحيد التشريعات العربية تنفيذا لأحد الأهداف الرئيسة لعمل المجلس.

## قحطان ومشهور يدعوان إلى تعزيز التعاون الدولي للحد من ظاهرة الاتجار بالبشر

صنعاء/سبأ/..

بدأت أمس بصنعاء ورشه عمل تدريبية لمسؤولي إنقاذ القانون في مجال مكافحة الإتجار بالأشخاص والتي نظمتها وزارة الداخلية بالتنسيق والتعاون مع مكتب الأمم المتحدة وبمشاركة 30 من منتسبي الأجهزة الأمنية والقضائية وتستمر لمده ثلاثة أيام.

وفي افتتاح الورشة أكد وزير الداخلية اللواء دكتور عبدالقادر قحطان على خطورة جريمة الاتجار بالبشر على المجتمع الدولي ومنها اليمن الذي يعاني من هذه الظاهرة بسبب وجود الهجرة غير الشرعية من دول القرن الأفريقي .. مشيداً بمستوى التعاون والتنسيق القائم بين مكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة المخدرات والجريمة المنظمة ووزارة الداخلية.

ونوه الى حرص الجانبين على تنفيذ الاتفاقيات والمواثيق الخاصة بمكافحة الاتجار بالبشر وغيرها من الاتفاقيات الهادفة إلى تعزيز التعاون والتنسيق في مكافحة الجرائم العابرة للقارات من ضمنها جرائم الاتجار بالبشر والإرهاب والمخدرات.

وحث وزير الداخلية المشاركين في الدورة على الاستفادة من المعارف والمعلومات التي يتلقونها خلال فترة الورشة وعكسها في واقعهم العملي والمهني وبما يعزز دورهم في مكافحة هذه الجريمة في بلادنا.

من جانبها أشارت وزيرة حقوق الإنسان حورية مشهور إلى خطورة ظاهرة الاتجار بالبشر واستخدام البشر في أعمال السخرة..مشيرة إلى أن كل دول العالم تعاني من هذه الظاهرة ومنها اليمن.

داعية إلى إيجاد تعاون دولي و إقليمي للحد من هذه الظاهرة...وقالت " أن الحكومة اليمنية قد قطعت شوطاً متقدماً في الحد من هذه الظاهرة وأن هناك تعاوناً بين وزارات حقوق الإنسان والداخلية والعدل والخارجية للحد من هذه الظاهرة" ..داعية البرلمان إلى إقرار قانون يحرم الاتجار بالبشر.

ومن جانبها أشارت الخبيرة بمكتب الأمم المتحدة استا سيا إلى أن مكتب الأمم المتحدة حريص على تقديم كافة المساعدات وفي مختلف المجالات لتعزيز جهود اليمن في مواجهة الاتجار بالبشر على المستوى المحلي والدولي .. مشيدة بدور الأجهزة الأمنية اليمنية في مواجهة ظاهرة الاتجار بالبشر والحد منها.

## وزير التخطيط يبحث مع بعثة البنك الدولي تقييم مشروع طريق عدن- تعز

صنعاء/سبأ/..

<،،بحث وزير التخطيط والتعاون الدولي الدكتور محمد السعدي أمس مع بعثة البنك الدولي الخاصة بتقييم مشروع الطريق الحر الذي يربط مدينتي عدن وتعز برئاسة " اندرياس اسكتش لي " جملة من القضايا المتصلة بسير الإجراءات والتقييمات الفنية التمهيدية لبدء تنفيذ المشروع .

واستعرض الجانبان في اللقاء التفاصيل الفنية المتعلقة بتنفيذ مشروع الطريق الحر عدن - تعز الذي يمول في إطار تنفيذ مشروع الطريق الدولي الذي يربط مدينتي عدن وصعدة الممول بالشراكة بين البنك الدولي والصندوق السعودي للتنمية .

و في اللقاء الذي حضره وزير الأشغال العامة والطرق المهندس عمر الكرشمي ..أكد وزير التخطيط والتعاون الدولي على اهمية التسريع بانجاز التقييمات الخاصة بالمشروع والبدء بالتنفيذ.. معتبرا أن تنفيذ مشروع الطريق الدولي ( عدن - صعدة ) سيسهم في خلق فرص اقتصادية وتحسين مقدرات التنمية المحلية.

من جهته أكد رئيس بعثة البنك الدولي مواصلة البنك تقديم كافة أوجه الدعم لتعزيز مسارات التنمية والاستقرار في اليمن .

حضر اللقاء وكيل وزارة التخطيط والتعاون الدولي لقطاع برمجة المشاريع الدكتور عبدالله عبدالمجيد ورئيس وحدة مشاريع البنك الدولي بوزارة التخطيط والتعاون الدولي المهندس خالد محمد سعيد .

### على نفقة جمعية "هامرفروم" الألمانية الخيرية

## ابتعاث 9 أطفال يمنيين إلى ألمانيا لإجراء عمليات القلب المفتوح

ابتعثت جمعية (هامرفروم) الألمانية الخيرية أمس الثلاثاء تسعة أطفال يمنيين إلى ألمانيا للعلاج على نفقتها الخاصة.

وأوضح ممثل الجمعية في اليمن الدكتور علي الزخمي أن الأطفال التسعة سيخضعون لإجراء عمليات القلب المفتوح في مركز جراحة القلب بمدينة باداوين هاوزن الألمانية بتكلفة إجمالية تصل إلى 40 مليون ريال.

وبين أن إجمالي الحالات المرضية المبتعثة من الأطفال اليمنيين ممن أجريت لهم التدخلات الجراحية الدقيقة على نفقة الجمعية بلغ ألفاً و520 طفلاً من مختلف المحافظات.

وأشار إلى أن تلك العمليات شملت جراحة القلب المفتوح والتشوهات الخلقية وجراحة العمود الفقري وتسوس العظام وجراحة المخ والأعصاب.

منوهاً بأن فريقا طبياً ألمانياً مكونا من 25 استشارياً في مختلف التخصصات سيزور اليمن لحضور مؤتمر طبي حول إشكاليات الخدمات الطبية في اليمن والحلول المستقبلية الذي ستنظمه الجمعية بالتعاون مع مؤسسة قنوات الأمل يناير المقبل.

لافتاً إلى أن فريقاً آخر متخصصاً في جراحة الحروق والتجميل سيزور بلادنا أواخر يناير المقبل أيضاً لإجراء العمليات الجراحية الدقيقة للمرضى المعسرين من الأطفال.